DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

جدل التأويل والتأصيل وأثره في التوجيه النحوي القرآني

م. د. وسام عباس جعيجع
كلية العلوم ـ جامعة واسط ـ العراق
الايميل: wabbas@uowasit.edu.iq

الملخص

يتضح لنا من خلال الأمثلة والشواهد السابقة التي مرت بنا خلال البحث الاختلافات الكثيرة والمتنوعة التي جاءت من خلالها التوجيهات النحوية القرآنية، وهي نماذج مستقاة من عصور مختلفة ومن مصادر متنوعة، ضمت بين جنباتها آراء عدد لا بأس به من النحاة وعلماء اللغة وأصحاب القراءات القرآنية والمفسرين والباحثين.

وقد لاحظنا كيف اختلفت هذه التوجيهات بسبب اعتمادها إما على ما تم تأصيله من قواعد نحوية قائمة على أساليب العرب التي نقلها الرواة مستنبطة من شعرهم ونثرهم، وإما على ما أقرَّه القراء والمفسرون وما رافقه من تأويل خاص بالمعنى المفهوم من بعض الآيات الشريفة. لقد ترك لنا هذا الجهد العلمي الكبير ثروة قيمة أصيلة تدل فيما تدل عليه على رحابة العقلية الإسلامية العربية، وتنوع مشاربها واتساع آفاقها وقراءاتها، فضلاً على عمقها وأصالتها وجدِّيتها. وتنوعٌ كهذا إنما ينم عن المرونة العقلية التي أنتجت تلك الجهود وأسست لهذا الاختلاف المثمر، وعبَّر عن احترام دور العقل والبحث العلمي الرصين في تدعيم قواعد المعرفة بعيداً عن فرض رأي واحد متفرِّد.

الكلمات المفتاحية: التأويل، التأصيل، التوجيه النحوي القرآني.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

Controversy of Interpretation and Rooting and its Impact on Quranic Grammatical Guidance

Dr. Wissam Abbas Geagea
College of Science - Wasit University - Iraq
Email: wabbas@uowasit.edu.iq

ABSTRACT

It is clear to us through the examples and previous evidence that we have passed through during the research the many and varied differences that came through which Quranic grammatical directions came, which are models drawn from different eras and from various sources, which included among their aspects the opinions of a fair number of grammarians, linguists, Quranic readers, commentators and researchers We noticed how these directives differed due to their reliance either on the original grammatical rules based on grammatical rules based on the styles of the Arabs transmitted by the narrators deduced from their poetry and their prose, or on what the readers and commentators approved and the accompanying interpretation of the understandable meaning of some noble verses. This great scientific effort has left us with an original valuable wealth that indicates the breadth of the Arab Islamic mentality, the diversity of its lines, the breadth of its horizons and its readings, as well as its depth, originality and seriousness. Such diversity reflects the mental flexibility that produced these efforts and established this fruitful difference, and expressed respect for the role of reason and sober scientific research in consolidating the bases of knowledge away from imposing one unique opinion.

Keywords: exegesis, rooting, Quranic grammar guidance.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

مقدمة

أحدث ظهور الإسلام ثورة على مختلف المستويات في البلاد العربية، وقد كان للقرآن الكريم الدور الريادي في نقل العقلية العربية إلى مديات لم تكن تعرفها من قبل، فكان هذا الكتاب العظيم الكتاب الأول الذي وصلنا بصيغته المدونة من تلك الحقب التاريخية البعيدة؛ إذ لم يعرف العرب قبل هذا الكتاب شيوع هذا النمط من الكتابة، وكل ما وصلنا ذلك التاريخ وما سبقه لا يعدو أن يكون روايات تشير إلى وجود الكتابة بأنماط محددة وقليلة، وهو أمر أشار إليه القرآن الكريم نفسه في كلامه على المجادلين واتهامهم للقرآن الكريم بأنه من أساطير الأولين وما شابه. وكذلك في بعض الروايات التي أشارت إلى تدوين بعض قصائد الشعر الجاهلي أو بعض العهود والمواثيق بين القبائل، وهي روايات لم تثبت بالدليل القاطع، وكذلك لم تصل تلك المدونات التي أشارت إليها.

وقد أسهم القرآن الكريم بنشأة عدد من علوم العربية في مقدمتها المعجمات كما فعل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكذلك النحو كما فعل سيبويه، وهكذا تتابعت علوم اللغة من بلاغة وصرف وعروض مترافقة مع علوم خاصة بمسائل القرآن الكريم، وكان القرآن الكريم محور أغلب تلك العلوم والدافع الرئيس من ورائها. فانكب أئمة اللغة الأوائل على جمع علوم اللغة من مصادرها الشفاهية ومن ثم فهرستها للاستعانة بذلك الجهد في فهم نصوص القرآن الكريم وتفسير ما كان غامضاً من كلماته. وقد استتبع ذلك خلافٌ كبير في التوجيهات النحوية الخاصة ببعض الآيات القرآنية الكريمة، منها ما ارتكز على مفهوم (التأصيل) أي القواعد النحوية المستنبطة من كلام العرب الموروث شعره ونثره، ومنها ما ارتكز أساساً على فهم خاص لمضمون النص القرآني (التأويل) بصرف النظر عما ورد من نصوص تأصيلية، وهي عملية مازالت مستمرة حتى يومنا هذا، وإذا ما نظرنا إلى جانبها الإيجابي سنجد أنها راكمت بين أيدينا تراثاً من التعددية والتنوع، يمكن أن يندرج تحت عنوان تعدد القراءات، سواء القراءات ببعدها التأويلي، أم ببعدها التأصيلي الخاضع لقواعد اللغة المستنبطة خضوعاً جامداً في بعض الأحيان.

لقد كانت العلوم التي نشأت حينذاك في بداياتها، لم ينفصل بعضها عن بعض انفصالاً يمنحها الاستقلالية التامة، فبرز في تاريخنا جملة من العلماء الشموليين الموسوعيين الذي كانوا يجمعون بين معرفتهم بالأنساب والتاريخ وأيام العرب قدر ما يجمعون من علوم اللغة والفقه والتفسير والبحث في الإعجاز القرآني.

اختلافات التوجيهات النحوية الخاصة بالقرآن الكريم من المسائل التي أخذت حيزها من اهتمامات العلماء والباحثين قديماً وحديثاً، ومن الكتب التي ناقشت تلك المسائل وأرخت لها حديثاً كتاب (النحويون والقرآن) للدكتور خليل بنيان الحسون، فهو من الكتب والدراسات التي نحت إلى توثيق مواطن الضعف لدى قدماء النحاة التي رافقت عملية وضع أسس النحو وقواعده، دون أن تجعل القرآن الكريم أساساً ومرجعاً رئيساً في تلك العملية، أو أنها اعتمدت على بعض كلام العرب بوصفه الأساس الأول في ذلك، غاضة الطرف عما هو موجود في صميم القرآن الكريم، وكان الأجدر بهؤلاء النحويين: ((أن يعكفوا على هذا الكتاب، كتاب الله ليستنبطوا منه كل أحكام اللغة، كما عكف عليه الفقهاء حين استخلصوا منه أحكام الشريعة، وما يتصل بأمور الدين))(1).

وقد أدى هذا التعامل من قبل النحويين مع القرآن الكريم إلى عدم الانسجام بين بعض القواعد والأصول النحوية التي وضعها هؤلاء اعتماداً على استقرائهم لكلام العرب الفصحاء وبين ما جاء في القرآن الكريم نفسه، لذا كانوا حين يثور الجدل حول مسألة ما ويقدَّم فيها شاهد قرآني، ((يعمدون إلى صرفه بالتأويل عما يدل عليه ظاهره...ولقد كانوا حريصين كل الحرص على أن يجدوا للشاهد القرآني ظهيراً مؤيداً أو شفيعاً مما (قال الشاعر) إذا جاء منفرداً فيما يمثله، فإذا لم يجدوا له شيئاً من ذلك ظلوا في حيرة بشأنه، إذ قد يمنعونه؛ وقد يحكمون عليه بالشذوذ، وقد يقضون بأنه مخالف للقياس، أو يحملونه على التوهم، أو يحكمون عليه بما هو أشد من ذلك))(2).

وقد تتبع الدكتور خليل بنيان في كتابه عدداً من تلك المسائل ووقف على عدد من النصوص التي ذكرها النحويون في هذا المجال، وقدم قراءة لبعض النصوص القرآنية التي توهم أولئك النحويون أنها جاءت على غير القياس أو الشائع في كلام العرب وسوى ذلك من أمور، وحاول إيضاح الفرق بين النصوص القرآنية الشريفة

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

وبعض النصوص العربية من شعر ونثر، كما حاول أيضا الوقوف على تلك النصوص القرآنية ، ومراجعة أقوال المفسرين فيها، لكشف النقاب عن أسرارها البلاغية التي جعلتها تأتي بتلك الصيغ التعبيرية.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره الدكتور بنيان من قول طائفة من النحويين بأن (رب) لا تدخل إلا على الفعل الماضي، وأنها لا تتعلق بالفعل المضارع، وهو مذهب جمهور النحويين، متابعا في ذلك رأي كل من السيوطي والمبرد والفارسي وابن عصفور وأبي حيان. وقد علق الدكتور بنيان على ذلك بقوله: ((والغريب انهم يذهبون الى إلزام كون الفعل بعدها ماضيا، وقد وردت في القرآن داخلة على الفعل المضارع وملحقة بـ(ما)(3)، في قوله تعالى: ((ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين))-الحجر-2.

ومن أمثلة هذه التعددية الخاصة بالتوجيه النحوي، ما ذكره سيبويه بأنَّ العرب يحذفون التنوينَ والنون من باب التخفيف، من دون أن يتغير المعنى، وتمثل لذلك بالآيات الشريفة: " كل نفس ذائقةُ الموت "، و" إنَّا مرسلو النَّاقَةِ " و"لَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رؤوسهم " و" غير محلي الصيد ". "ولا آمين البيت الحرام". "هديا بالغ الكعبة " و" عارضٌ ممطرنا ". فجاء نائب الفاعل في هذه الشواهد القرآنية الشريفة، مخففاً، بحذف التنوين تارة، وبحذف النون تارة أخرى. فلو لم يكن هذا في معنى النَّكرة والتنوين لم توصَفْ به النّكرةُ.

واحتج سيبويه كذلك برأي أستاذه الخليل في مثال: هو كائنُ أَخِيك، إذ تأتي على الاستخفاف، والمعنى: هو كائنٌ أَخاك. وأمثلة ذلك في الشعر كثيرة، ذكر منها سيبويه عدداً لا بأس به من أشعار كبار الشعراء. مؤكداً أن هذا الأسلوب لا يخرج المعنى على الأصل، فالأصلُ التنوين؛ وإنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة(4).

الاستثناء:

يعرَّف الاستثناء بأنه: ((إخراج ما بعد (إلا) أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حُكم ما قبله، نحو: جاء التلاميذُ إلا علياً. والمُخرَج منه: مستثنى منه))(5). وهو على قسمين: متَّصل، ومنقطع؛ فالمتصل هو أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، أما المنقطع فهو أن لا يكون المستثنى من جنس ما استُثني منه(6).

وبحسب هذا التمييز بين نوعي الاستثناء هذين يجري تطبيق القواعد النحوية على النصوص العربية، غير إن هذا لم يمنع من وجود اختلافات في توجيه الإعراب الخاص بالنص القرآني كما في بعض الشواهد، وذلك لأسباب منها تعدد القراءات، ومنها الاختلاف في حقيقة معنى المستثنى أهو من جنس المستثنى منه، أم لا؟ كما هي الحال في استثناء (إبليس) من (الملائكة).

ومن شواهد ذلك اختلافهم في توجيه الإعراب في قوله تعالى: ((وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ))(النساء: 157). فمن الاختلافات التي وردت فيها قراءة ابن مسعود، إذ جاءت على النحو الآتي: ((...من علم إلا اتباع الظن))(7).

وقد اكتفى النحاس في إعرابه لهذه الآية الكريمة ((وَما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ)).. بأن (من) بعد (ما لهم) زائدة للتوكيد والموضع موضع رفع. دون أن يعرِّج على ذكر الاستثناء فيها(8).

وجاء إعرابها في (مشكل إعراب القرآن): ((جملة «وما لهم به من علم» حالية، و «من» زائدة، و «علم» مبتدأ، الجار «به» متعلق بحال من «علم» ، وجملة «إن يتبعون» مستأنفة، وجملة «وإن الظن لا [ص:1252] يغني» حالية، الجار «من الحق» متعلق بحال من «شيئا» ، «شيئا» نائب مفعول مطلق أي: لا يغني قليلا أو كثيرا))(9). وهو كما نرى تجاوز الإشارة إلى مسألة الاستثناء أيضاً.

وجاء إعراب الآية الشريفة في (الجدول في إعراب القرآن الكريم)): ((إن يتّبعون إلّا الظن ...لا محلّ لها استئناف بيانيّ))(10). فأعرب الجملة على أنها استئنافية لا محل لها من الإعراب على نحو مجمل دون أن يفصّل القول في ذلك، أو يشير إلى الاستثناء الوارد فيها، ولعله كمن سبقه لم يشر إلى الاستثناء لظنه بعدم أهمية التفصيل الإعرابي في جملة استئنافية.

وكذلك أعربها الدعاس في إعرابه على أنها جملة استئنافية، غير أنه فصل في ذلك : ((«وَما لَهُمْ» الواو حالية وما نافية ولهم خبر مقدم «بِهِ» متعلقان بعلم و «مِنْ عِلْمٍ» مجرور لفظا بمن الزائدة مرفوع محلا مبتدأ مؤخر والجملة حال «إِنْ» نافية «يَتَّبِعُونَ» مضارع مرفوع والواو فاعله «إِلَّا» حرف حصر «الظَّنَّ» مفعول به والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها))(11).

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

غير أننا نجد تفصيلاً أكثر ومناقشة وافية لأسباب التوجيه الإعرابي في كتاب (شرح التصريح على التوضيح)، فقد ذكر مذاهب القبائل العربية في الاستثناء، ومنها: بأن الاستثناء إذا كان منقطعا _ بشرط ألا يكون ما قبل "إلا" دالا على ما يستثنى_ فيجوز: كقولهم:
"قام القوم إلا حمارًا".
ويمتنع كقولهم: "قام القوم إلا ثعبانًا". باعتبار أن الثعبان لا يمكنه القيام.
وفي ذلك تفصيل؛ فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى، وتارة لا يمكن، "فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب" في المستثنى بحسب كل من الحجازيين والتميميين.
ثم ذكر بأنه لا يجوز رفع المستثنى على الإبدال من الفاعل؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه...والحجازيون يوجبون النصب لأنه لا يصح فيه الإبدال بسبب اختلاف الجنس، والنصب "عليه قراءة السبعة: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} " [النساء: 157] بنصب "اتباع"، "وتميم ترجحه، وتجيز الاتباع" ويقرءون: "إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ" بالرفع على أنه بدل من العلم. ونستشف من خلال ما سبق بأن المؤلف لا يوافق التميميين في رأيهم في الحمل على الإبدال، وإنما يوجب النصب لاختلاف جنس المستثنى عن المستثنى منه(12).

وذكر الزجاج في كلامه على الآية الشريفة: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ): إلى أن (أوِّبي معه) تُقْرأ (أُوبِي معه) بدون تشديد، بمعنى عودي في التسبيح معه كلما عاد فيه. وأن من قرأ (أَوِّبِي مَعَه) فمعناه رَجعِي مَعَه، من: آب يؤوب إذَا رَجَع. (وَالطيْرَ – والطَّيْرُ) بحسب القراءتين: فالرفع من جهتين:
1_ أن يكون نسقاً (عطفاً) على ما في (أَوِّبِي)، أي: يَا جِبَالُ رجِّعي التسبيح أنت والطيْرُ.
2_ ويجوز أن يكون مرفوعاً عل البَدَل. أي: يا جبال ويا أيُهَا الطيرُ (أَوِّبِي مَعَه).
أما النصْب فمِنْ ثَلاثِ جَهاتٍ:
1_ أن يكونَ عطفاً على قولِه سبحانه: " ولقد آتينا داود مِنَا فَضْلاً والطيرَ "أي وسَخرْنَا له الطيْرَ. حَكى ذلك أبو عبيدة عن أبي عمرِو بنِ العلاء.
2_ ويجوز أن يكون نصباً على النداء. أي: يا جبال أوِّبي مَعَهُ والطيْرَ، كأنَّه قال دعونا الجبال والطير، فالطير معطوف على مَوْضِعِ الجِبَالِ في الأصل، وكل منادى - عند البصريين كلهم - في موضع نصبٍ.
3_ويجوز أن يكون " والطيْرَ " نصب على معنى " مع " (مفعول معه) كقولك: قمت وزيداً، أي قمت مع زيدٍ، فالمعنى (أَوِّبِي مَعَه) ومع الطير)(13).
وذكر أحمد بن الحسين النيسابوري (ت:381هـ): بأن كلا من روح وزيد وعن يعقوب قرأوها {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ} بالرفع كقراءة عبيد بن عمير والأعرج وغيرهما. وقرأها الباقون ورويس {وَالطَّيْرَ} بالنصب))(14).
أما مؤلف (مشكل إعراب القرآن): فرأى أن من نصب الطير عطفه على مَوضِع الْجبَال لِأَنَّهَا فِي مَوضِع نصب بِمَعْنى النداء وَهُوَ قَول سِيبَوَيْهٍ وَقيل هِيَ مفعول مَعَه وَقَالَ أَبُو عَمْرو هُوَ مَنْصُوب بإضمار فعل تَقْدِيره وسخرنا لَهُ الطير. أما الْكسَائي فقدرها بمعنى: وَآتَيْنَاهُ الطير كَأَنَّهُ مَعْطُوف(15).
أما صاحب كتاب (باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن) فلم يذكر غير حالة النصب في (الطير) على وجهين، هما: نصبه: بالعطف على موضع المنادى. أو على المفعول معه، أي: سخرنا له الجبال وسخرنا معه الطير(16). أما صاحب كتاب (تذكرة الأريب في تفسير معاني الغريب) فلم يذكر غير وجه واحد للنصب وهو أن(الطير) منصوب عطفا على (آتينا) أي: وسخرنا له الطير)(17).
واكتفى مؤلف كتاب (زاد المسير في علم التفسير) بذكر القراءتين (الرفع والنصب)، وذكر ما قاله كل من أبي عمر بن العلاء والزجاج في ذلك(18).
وجاء في (اللباب في علوم الكتاب): ((وقرأ ابنُ عباس والحَسَنُ وقتادةُ وابنُ أبي إسحاق: أُوبِي بضم الهمزة أمراً من آبَ يَؤُوبُ أي ارجع معه بالتسبيح.
قوله: «والطير» العامة على نصبه وفيه أوجه:
أحدهما: أنه عطف على محل جبال لأنه منصوب تقديراً.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

الثاني: أنه مفعول معه قاله الزجاج. ورد عليه بأنه قبله لفظ «معه» ولا يقتضي العامل أكثرَ من مفعول معه واحد إلا بالبدل أو العطف لا يقال: جَاءَ زَيْدٌ مَعَ بَكْرٍ مَعَ عَمْرٍو قال شهاب الدين: وخلافهم في تَقَصِّيه حالين يقتضي مجيئه هنا.

الثالث: أنه عطف على «فضلاً» ، ولا بدّ من حذف مضاف تقديره آتيناه فضلاً وتَسْبِيح الطير. الرابع: أنه منصوب بإضمار فعل أي سَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ. قاله أبو عمرو، وقرأ السُّلَميُّ والأعرجُ ويعقوبُ وأبو نوفل وأبو يَحْيَى وعاصمٌ - في رواية - والطَّيْرُ بالرفع، وفيه أوجه: النسق على لفظ «الجبال»))(19).

أما الأزهري فقد ذكر في كلامه على هذه الآية، كلا الوجهين،

الوجه الأول (النصب): وهي قراءة السبعة، بالنصب عطفًا على محل الجبال، وهو ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي.

الوجه الثاني (الرفع): وهو قراءة غير السبع بالرفع عطفًا على لفظ الجبال، واختاره الخليل وسيبويه والمازني، وقدروا النصب في (الطير) على العطف على (فضلا) من قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا} أي: وآتيناه الطير، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين(20).

ثم ذكر قول المبرد: ((إن كانت: أل" في المعطوف "للتعريف مثلها في "الطير"، فالمختار النصب" في المعطوف، "أو لغيره"، وهي الزائدة "مثلها في {الْيَسَعَ} [الأنعام: 86] فالمختار الرفع"))(21).

إعمال لكن:

أما (لكنَّ) فقد ذهب جمهور النحويين إلى عدم إعمالها وجوباً في حال تخفيفها، وذلك لزوال اختصاصها بالفعل، وذهب نحاة آخرون إلى خلاف ذلك فجعلوها عاملة مع التخفيف، فقرئت (لكن) في الآيات الشريفة: (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)، و (رَمَى)، (وَلَكِنَّ النَّاسَ) خفافاً مع رفع ما بعدها وهذا مذهب حَمْزَة غير ابْن سَعْدَانَ، والْأَعْمَش، والكسائي غير قاسم، ومسعود بن صالح وافق ابن عامر إلا في يونس وافقه طَلْحَة في الأنفال فيهما، زاد ابن رستم عن نصير (وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ). أما الباقون فمذهبهم هو تشديد (لَكِنَّ) ونصب مَا بعدها، وهو موافقٌ لأهل الحرمين(22).

وقد قرأ كل من ابن عامر وحمزة والكسائي (ولكن الشياطين) [102] وفي الأنفال [17] (ولكن الله قتلهم) [123/ ت] (ولكن الله رمى) [17] بتخفيف (لكن) ورفع الاسم الذي بعدها في هذه الآيات الشريفة، وهذه رواية الأخفش والشاميين والترمذي(23).

وذهب الأزهري إلى الرأي المشهور بين النحاة وهو أن تخفيف (لكن) يؤدي إلى إهمال عملها وجوباً وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، ولكي يباين لفظها لفظ الفعل، مثل قوله تعالى: {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ "وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} [الأنفال: 17] ، وذكر رأي كل من يونس والأخفش في جواز الإعمال" قياسًا على "أن" وهو أمر لم يسمع من العرب، فلم يقولوا: ما قام زيد لكن عمرًا قائم، بنصب عمرو. وأضاف بأن ما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين (إن) زوال الاختصاص(24).

نائب الفاعل:

ومن المسائل النحوية الأخرى التي نجد معالمها الواضحة ضمن مجال اختلافات التوجيه النحوي الخاص بالقرآن الكريم، مسألة (نائب الفاعل)، وقد جرى الكلام عليها بين النحاة على اختلاف مشاربهم، وهو باب كان معروفاً لدى النحاة القدماء باسم (المفعول الذي لم يسم فاعله)، وبصدد هذه التسمية (نائب الفاعل) ذكر ابن حيان إنه لم يجد من سبق ابن مالك إليها(25).

ومن الشواهد القرآنية على ذلك: ((قوله تعالى: إِنْ نَعْفُ عَنْ طائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ))، التي اختلف القراء فيها، ومن ثم اختلفت التوجيهات النحوية تبعًا لذلك الاختلاف، فمنهم من قرأ بالياء في الأول (يُعف)، وبالتاء في الثاني (تُعذب)، وضمّهما معا. وبنون مفتوحة في الأول (نَعف)، ونون مضمومة في الثاني(نُعذب). وحجة الذي قرأه بالياء والتاء والضم: أنه جعله فعل ما لم يسمّ فاعله (نائب الفاعل)، فرفع (طائفة) لهذا السبب؛ أما حجة من قرأه بالنون فيهما: فلأنه جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه بنون الملكوت فكان الفاعل في الفعل: هو الله عزّ وجل، و(طائفة) منصوبة بوقوع الفعل عليها، فأما فتح النون الأولى فلأن ماضيها ثلاثي، وأما ضم الثانية، فلأنها من

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

فعل ماضيه الرباعيّ. وهذا ما ذكره ابن خالويه من دون أن يتحيز لأيٍّ من الرأيين(26). وقراءتها بالنون (إن نعف) هي قراءة عَاصِم، وفيها يكون الله سبحانه قد أخبر عَن نَفسه وكذلك الأمر في (نعذب)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (إن يعف) بِالْيَاءِ وَضمّهَا، و(تعذب) بِالتَّاءِ ورفعوا (طَائِفَة) على مَا لم يسم فَاعله (نائب الفاعل)(27).

وذكر شمس الدين أبو الخير ابن الجزري مثل ذلك بقوله: ((وَاخْتَلَفُوا فِي: إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً فَقَرَأَ عَاصِمٌ نَعْفُ بِنُونٍ مَفْتُوحَةٍ وَضَمِّ الْفَاءِ نُعَذِّبْ بِالنُّونِ وَكَسْرِ الذَّالِ طَائِفَةٌ بِالنَّصْبِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَيَعْفُ بِيَاءٍ مَضْمُومَةٍ وَفَتْحِ الْفَاءِ " تَعَذَّبْ " بِتَاءٍ مَضْمُومَةٍ وَفَتْحِ الذَّالِ طَائِفَةٌ بِالرَّفْعِ(28).

ونجد في كتاب (القراءات وأثرها في علوم العربية) وهو من الكتب الحديثة ما يفصل الاختلاف في التوجيه الإعرابي تبعاً لاختلاف القراءة بصورة مفصلة وميسرة لهذه الآية الكريمة:

((قرأ عاصم (نعف) بنون العظمة مفتوحة، وضم الفاء، على البناء للفاعل، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن) يعود على الله تعالى المتقدّم ذكره في قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ ما تَحْذَرُونَ.

وقرأ (نعذب) بنون العظمة مضمومة، وكسر الذال مشددة، على البناء للفاعل، والفاعل ضمير مستتر يعود على (الله تعالى) أيضا، و (طائفة) بالنصب مفعول به. وقرأ الباقون (يعف) بياء تحتية مضمومة، وفتح الفاء، على البناء للمفعول، ونائب الفاعل الجار والمجرور: (عن طائفة).

و (تعذب) بتاء فوقية مضمومة، وفتح الذال مشددة، على البناء للمفعول، و (طائفة) بالرفع نائب فاعل(29).

أما الأزهري فقد أشار إلى أن قراءة الآية الشريفة ((إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ)) بالتاء المثناة فوق هي قراءة مجاهد، واستشهد برأي ابن جني بأنها محمولة على معنى: إن تسامح طائفة، بدليل (نُعَذِّبْ طَائِفَة)، وعلق على ذلك بقوله: ((ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور، بالحرف فقد "قالوا في {فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [النساء: 79] إن المجرور فاعل مع امتناع: كفت بهند" بتأنيث الفعل مع أن الفاعل مجرور بحرف زائد، فما بالك إذا كان مجرورًا بحرف أصلي، هذا تقدير كلام الموضح، وهو معارض بنحو: {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ} [الأنعام: 59] ، {وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى} [فصلت: 47] بتأنيث الفعل مع أن فاعله مجرور بحرف زائد، واختلف في سبب امتناع كفت بهند، فقال الزجاج: لأنه كفى مضمن معنى اكتف، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله. وقال ابن السراج: إن فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء، والباء متعلقة بالمضمر، أي: كفى الاكتفاء بهند، ورد بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين، وهو منهم، خلافًا للكوفيين))(30).

وبحسب ما يُفهم من رأي الأزهري فإن قراءة مجاهد (تُعف) تسند الفعل إلى المؤنث (طائفة)، فيكون حرف الجر(عن) زائداً، وكأن الجملة التي يتصورها الأزهري هي: (إن تُعف طائفةٌ)، فيكون إعراب(طائفة) في الآية الشريفة _وبحسب هذه القراءة_ مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد (عن) مرفوعة محلًّا على أنها ناب للفاعل.

وبخصوص نائب الفاعل أيضاً لدينا شاهد قرآني آخر اختلفت فيه التوجيهات النحوية، كما في الآية الشريفة: ((ليجزي قوما بما كانوا يكسبون)). وهي في قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ" لِيَجْزِيَ" بِالْيَاءِ بمعنى لِيَجْزِيَ اللَّهُ. وَقد قَرَأَ كل من حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ"(لِنَجْزِيَ) بِالنُّونِ عَلَى التَّعْظِيمِ. وَقَرَأَهَا كل من أَبِي جَعْفَرٍ وَالْأَعْرَجُ وَشَيْبَةُ (لِيُجْزَى) بِيَاءٍ مَضْمُومَةٍ وَفَتْحِ الزَّايِ وبناء الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ و(قَوْماً) بِالنَّصْبِ(31). و((قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَهَذَا لَحْنٌ ظَاهِرٌ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَعْنَاهُ لِيَجْزِيَ الْجَزَاءَ قَوْمًا، نَظِيرُهُ" وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ" عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي بَكْرٍ فِي سُورَةِ" الْأَنْبِيَاءِ" قَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَوْ وَلَدَتْ فُقَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

أَيْ لَسُبَّ السَّبَّ))(32).

وجاء في كتاب (التسهيل لعلوم التنزيل) بأن فاعل (يجزي) ضمير يعود على الله سبحانه، وقرئ بنون المتكلم ((وقال ابن عطية إن الآية وعيد، فالقوم على هذا هم الذين لا يرجون أيام الله ويكسبون يعني السيئات، وقال الزمخشري: القوم هم الذين آمنوا وجزاؤهم الثواب بما كانوا يكسبون بكظم الغيظ واحتمال المكروه))(33).

وإقامة المفعول به مقام الفاعل (نائب الفاعل) هو مذهب البصريين باستثناء الأخفش. وقد قرأ أبو جعفر قوله تعالى: ليجزي قوما بما كانوا يكسبون [الجاثية/ 14] بالياء والبناء للمجهول (ليُجزى)، فتمسّك بها الكوفيون على رأيهم الذي يجيزون فيه إقامة غير المفعول مقام الفاعل. وهذا الأمر مخالف لأقيسة البصريين الذين قالوا إنّ النائب عن الفاعل في الآية هو ضمير الغفران. ومشابه لذلك قراءة قوله تعالى: كذلك نجزي كل كفور [فاطر/

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

36] فقد قرأ أبو عمرو الفعل (نجزي) بياء مضمومة (يُجزَى) وفتح الزاي و (كلّ) بالرفع على أنه نائب فاعل(34).

وقد ذكر الشوكاني هذه الاختلافات في قراءة الآية الشريفة وما يستتبعها من اختلاف في التوجيه النحوي بقوله:

((قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ (لِنَجْزِيَ) بِالنُّونِ أَيْ: لِنَجْزِيَ نَحْنُ. وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ بِالتَّحْتِيَّةِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، أَيْ: لِيَجْزِيَ اللَّهُ. وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَعَاصِمٌ بِالتَّحْتِيَّةِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مَعَ نَصْبِ قَوْمًا، فَقِيلَ:

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ مَصْدَرُ الْفِعْلِ، أَيْ: لِيُجْزَى الْجَزَاءُ قَوْمًا، وَقِيلَ: إِنَّ النَّائِبَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَلَوْ وَلَدَتْ قفيرة جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ، وَمَنَعَهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَالْجُمْلَةُ لِتَعْلِيلِ الْأَمْرِ بِالْمَغْفِرَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْقَوْمِ الْمُؤْمِنُونَ، أُمِرُوا بِالْمَغْفِرَةِ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِمَا كَسَبُوا فِي الدُّنْيَا مِنَ الْأَعْمَالِ الْحَسَنَةِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا الصَّبْرُ عَلَى أَذِيَّةِ الْكُفَّارِ وَالْإِغْضَاءُ عَنْهُمْ بِكَظْمِ الْغَيْظِ وَاحْتِمَالُ الْمَكْرُوهِ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى: لِيَجْزِيَ الْكُفَّارَ بِمَا عَمِلُوا مِنَ السَّيِّئَاتِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُكَافِئُوهُمْ أَنْتُمْ لِنُكَافِئَهُمْ نَحْنُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى(35).

وخلاصة القراءات فيها بحسب ما يوجزها صاحب الموسوعة القرآنية ثلاث، من غير أن يميل لأي من الآراء، وهي:

((1- بالياء، مبنيا للفاعل، وهى قراءة الجمهور.

وقرئ:

2- بالنون، وهى قراءة زيد بن علي، وأبى عبد الرحمن، والأعمش، وأبى علية، وابن عامر، وحمزة، والكسائي.

3- بالياء، مبنيا للمفعول، وهى قراءة شيبة، وأبى جعفر، بخلاف عنه.(36).

أما صاحب كتاب القراءات وأثرها في العربية فقد ذكر هذه الآراء في قراءتهم للآية الشريفة، وذكر جواز أن يكون نائب الفاعل الجار والمجرور، وهو: «بما كانوا يكسبون» بحسب حجة الكوفيين ((حيث يجيزون نيابة الظرف، أو الجار والمجرور مع وجود المفعول به والى ذلك أشار ابن مالك بقوله: «وقد يرد»))(37).

وجواز نيابة الظرف أو الجار والمجرور مع وجود المفعول به أمرٌ مختلفٌ فيه بين الكوفيين والبصريين، وقد رفض الأزهري رأي الكوفيين فيه، و:(("و" حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور "لا ينوب غير المفعول به مع وجوده" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ... في اللفظ مفعول به.....

لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب، "وأجازه الكوفي أي: أجاز الكوفيون، أن ينوب غير المفعول به مع وجوده "مطلقًا" أي: من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه.

فالأول "كقراءة أبي جعفر: "لِيَجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"" [الجاثية: 14] ، فبنى "يجزى" للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو "قومًا" مقدمًا على النائب.

والثاني كضرب في الدار زيدًا، "و" أجازه "الأخفش بشرط تقديم النائب" على المفعول به كالمثال الثاني، "وكقوله": [من الرجز]

وإنما يرضي المنيب ربه ... "ما دام معنيا بذكر قلبه"

فـ"معنيا" اسم مفعول من "عني بحاجتك"، أصله معنوي، كمضروب، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة، ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو "ذكر" مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو "قلبه"، "و" نحو "قوله" وهو رؤبة: [من الرجز]))(38). والملاحظ بأن الأزهري رفض ذلك مستشهداً بآراء عدد من النحاة، وكذلك مستشهداً بأمثلة شعرية في توجيهه النحوي، ومحتجاً بحجة منطقية وهي عدم جواز تقديم الفرع على الأصل، وأوضح لنا اختلاف رأي الأخفش عن الكوفيين في هذه المسألة.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

المصادر والمراجع

1. النحويون والقرآن، د.خليل بنيان الحسون، ص8.
2. م.ن، ص 10.
3. ينظر: م.ن، ص12.
4. ينظر: الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، ج1، ص164_168.
5. جامع الدروس العربية، تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني، مؤسسة المرتضوية، ط1، د.ت، ص493_494.
6. ينظر: م.ن، ص 494.
7. ينظر: تفسير ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ج5، 202.
8. ينظر: إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ، ج4، ص184.
9. مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405 ج4، ص1251.
10. الجدول في إعراب القرآن، المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: 1376هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ، ج27، ص49.
11. إعراب القرآن الكريم، المؤلف: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، الناشر: دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة: الأولى، 1425 هـ ج3، ص278.
12. شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص446_448
13. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج(ت:311هـ)، ج4، ص243.
14. ينظر: المبسوط في القراءات العشر، : أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: 381هـ) تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، 1981 مص361.
15. ينظر: مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت،الطبعة: الثانية، ، 1405، ج2، ص483_484.
16. ينظر: باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن: محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (المتوفى: بعد 553هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى - 1419 هـ - 1998 م، ج2، ص1149.
17. ينظر: تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم): جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م، ص305.
18. ينظر: زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت،الطبعة: الأولى - 1422 هـ، ج3، ص491.
19. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ -1998م، ج16، ص21_22.
20. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص230.
21. م.ن، ص 230.

DOI: 10.33193/JALHSS.59.2020.271
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (59) October 2020
العدد (59) اكتوبر 2020

22. ينظر: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: 465هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، ص490.
23. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، ج2، ص880.
24. ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج1، 335.
25. ينظر شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص 421.
26. ينظر: الحجة في القراءات السبع، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ)،المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ، 177. ج1، ص320.
27. ينظر: حجة القراءات، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة،ج1، ص 320.
28. النشر في القراءات العشر: المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، ج2. 280.
29. القراءات وأثرها في علوم العربية، المؤلف: محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: 1422هـ)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، ج1، ص350.
30. شرح التصريح على التوضيح، ص425_426.
31. ينظر: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م، ج16، ص162.
32. م.ن، ج16، ص162.
33. التسهيل لعلوم التنزيل، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - 1416 هـ، ج2، ص 271.
34. ينظر: الكنز في القراءات العشر، المؤلف: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: 741هـ)، المحقق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م، ج1، 74.
35. فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414 هـ، ج5، ص8.
36. الموسوعة القرآنية، المؤلف: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (المتوفى: 1414هـ)، الناشر: مؤسسة سجل العرب، الطبعة: 1405 هـ، ج6، ص247.
37. القراءات واثرها في علوم العربية، ج1، 363_364.
38. شرح التصريح على التوضيح للأزهري،ج1، ص429.